

مرفق (١)

التوصيات

ينظر المجلس القومي لحقوق الإنسان بتقدير كبير لتجاوب الدولة مع القسم الأكبر من توصياته التي ضمنها تقاريره السنوية ، ويتابع هذا التقرير التأكيد على التوصيات التالية :

١- على الصعيد التشريعي :

- تعديل نص المادة ١٢٦ و ١٢٩ من قانون العقوبات لتتوافق مع نص المادة الأولى من الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، والنظر في انشاء الية وطنية مستقلة للوقاية من التعذيب ومنح ولايتها للمجلس القومي لحقوق الإنسان .
- مراجعة التشريعات التي تحتوى على عقوبة الإعدام فى عدد كبير من الجرائم لضمان قسرها على أشد الجرائم خطورة .
- إلغاء القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الخاص بتعديل المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية وإعداد تشريع يعطى الحق للمجني عليه بالادعاء المباشر أمام محكمة الجنايات في جرائم الاعتداء على الحرية الشخصية او حرمة الحياة الخاصة للمواطنين .
- ضرورة انشاء مفوضية مستقلة لمكافحة التمييز وذلك تفعيلاً لنص المادة ٥٣ من الدستور .
- تعديل المواد المنظمة لضوابط المعاش المبكر وقواعده المدرجة بقانون التأمينات الإجتماعية والمعاشات الواردة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ .
- الإسراع بإصدار القانون الخاص بكود البناء الموحد كي يراعى حقو الأشخاص ذوى الإعاقة وكبار السن ، وإعادة النظر فى قانون التصالح على مخالفات البناء رقم (١٧ لسنة ٢٠١٩).
- إصدار قانون شامل لتعريف كافة أشكال العنف ضد النساء وتجريمها ومناهضتها .
- إعادة النظر في قانون الجمعيات الأهلية الجديد اتساقاً مع الدستور.
- تفعيل قوانين مكافحة الاتجار بالبشر لضمان حماية جميع الأشخاص ضحايا الاتجار، لا سيما النساء والأطفال .

٢- على صعيد الحقوق المدنية والسياسية:

- مراجعة الإطار الزمنى الخاص بالحوار الوطنى وترتيباته لضمان سرعة الخروج بإقتراحات محددة لسياسات قابلة للتنفيذ العملى وليس مجرد توصيات وإقرار تلك السياسات وإدماجها فى الأجندة التشريعية والسياسات العامة والممارسات ذات الصلة والتركيز على بناء آلية للقياس والرصد ومتابعة التنفيذ والتقييم .
- وضع ضوابط إجرائية وموضوعية لنظام الحبس الاحتياطي.

- ضرورة اشتراك كافة المؤسسات المعنية في الدولة في وضع استراتيجيات متعددة المحاور تشريعية وإدارية وتثقيفية بهدف كفالة واحترام الكرامة الإنسانية للمعتقلين وسائر المواطنين حال تواجدهم في أقسام الشرطة وأماكن الاحتجاز.
- تغيير الصورة النمطية لأماكن الاحتجاز وترسيخ مفهوم الإصلاح والتأهيل كفلسفة عقابية حديثة إنتهجتها الدولة وساهمت بشكل كبير في حصول النزلاء على حقوقهم الإنسانية أثناء قضاء فترات العقوبة والعمل على تقويمهم وتعليمهم بحيث يتحول النزيل إلى عنصر فاعل وإيجابي في المجتمع .
- بالتدريب المستمر لضباط وأفراد الشرطة المسؤولين عن إدارة مراكز الإصلاح الجديدة، وذلك لضمان الحفاظ على مستوى جودة البنية الأساسية ورفع مستوى الالتزام بالممارسات المستجيبة لحقوق الإنسان والتأكيد على نبذ أي ممارسات مخالفة .
- تسهيل الزيارة لأسر النزلاء خاصة أصحاب الأمراض المزمنة وضمان أن تراعي توقيتات الزيارة حالتهم الصحية .
- تجهيز مداخل مباني مراكز الإصلاح والتأهيل بما يضمن الوفاء بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والمرضى وكبار السن ومستخدمي الكراسي المتحركة لتسهيل الدخول والخروج عليهم من تلك المباني .
- التوافق على جدول زمني محدد وواضح للانتهاء من مراجعة ملفات المحتجزين وأوضاعهم والإفراج عن المستحقين منهم، وإلى حين ذلك، كما يوصي المجلس بضرورة تسريع وتيرة قرارات العفو الرئاسي وزيادة أعداد المؤهلين للحصول على العفو حتى يشمل كافة المحبوسين والمحتجزين في قضايا لا تتضمن ممارسة العنف .
- تبني استراتيجية واضحة ضمن إطار زمني محدد لمعالجة التحديات اللوجيستية التي تواجه منظومة العدالة، ويتضمن ذلك رفع كفاءة المنظومة التكنولوجية والربط الإلكتروني ومهارة القائمين عليها في تيسير الإجراءات والتواصل، وزيادة أعداد القضاة بما يضمن اللجوء السريع والناجز إلى العدالة ومعالجة الصعوبات المتعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة في شأنها .
- الارتقاء بالثقافة القانونية لدى المواطنين وتبني مداخل فعالة لضمان توعية المواطنين بحقوقهم في مراحل التقاضي بما في ذلك حق المتهم في الصمت.
- مراجعة الجرائم التي تستوجب تطبيق عقوبة الإعدام وحصرها في اضيق الحدود اتساقا مع العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية.
- مواصلة تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين على نحو فعال بالرصد المنتظم والملاحقة القضائية الفعالة .
- ضرورة متابعة اهتمام الدولة بمرضى الجرام وعائلتهم و حمايتهم من التمييز وكيفية العمل على ادماجهم داخل المجتمع مرة اخرى .

٣- على صعيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

- حاجة مبادرة حياة كريمة إلى حزمة من الإجراءات المتعلقة بمرحلة التشغيل والصيانة لضمان أن تساهم المشروعات والمرافق الكثيفة التي يتم انشائها في تمكين سكان الريف من الحصول على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والتمتع المستدام بها.
- الأهمية الكبيرة لبرنامج تكافل وكرامة في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة ، الا انه لايزال هناك حاجة لمزيد من الدعم لتلبية الطلبات المتزايدة وتقليل المستحقين المسجلين في قوائم الانتظار، فضلاً عن الحاجة لمزيد من الاجراءات حوكمة البرنامج لتعزيز ضمانات وصوله لمستحقيه .
- في ظل التحديات التي تواجه الدولة في مجال الحصول على المياه النظيفة، واقتراب الدولة من مرحلة الشح المائي بنصيب يقارب ٥٠٠ متر مكعب للفرد سنويا، لابد من التوصل لاتفاق ملزم لتشغيل سد النهضة والعمل على الحفاظ على الموارد المائية وتوعية المواطن بترشيد الاستهلاك.
- زيادة الاستثمارات الخاصة بمشروعات تحلية مياه البحر، وتقديم حوافز للشركات المعنية بهذا النشاط.
- إعادة النظر في المخطط الزمني لتغطية المحافظات بالتأمين الصحي الشامل لتدارك التأخير في نهاية المرحلة الأولى وبدء المرحلة الثانية.
- بضرورة الإرتقاء بالمهارات الفنية والحالة الصحية للقوة العاملة بما يتلائم مع احتياجات السوق ويجذب الاستثمار الوطني والاجنبي، وتعديل قانون العمل وضمان تنفيذه بما يحفظ حقوق العمال وأصحاب رأس المال ويدعم القوة التنافسية لراس المال البشري والمنتج المصري علي المستويين الوطني والدولي، والتأكد من التزام مؤسسات القطاع الخاص والعام بنص القانون وروحه .
- للمستفيدين من برنامج سكن لكل المصريين عن تركيز مايزيد عن نصف المستفيدين في المدن المتاخمة لإقليم القاهرة الكبرى، في حين تقل نسب المستفيدين بدرجة كبيرة في مدن الصعيد والدلتا والمناطق الحدودية . لذلك لابد من التوسع في تنفيذ البرنامج وفقا لاحتياجات المحافظات التوسعية والطلب السكاني لكل محافظة.
- اتفاق سياسات التطوير العمراني مع قيم ومبادئ حقوق الإنسان.
- زيادة قيمة تعويضات المواطنين عن أملاكهم ومساكنهم في حال تنفيذ مشروعات لصالح المنفعة العامة.
- استئناف جهود الدولة لتطوير المناطق غير المخططة، والاهتمام بجودة المرافق العامة، والاشتراطات البيئية، وكود المباني.

- في ظل التحديات التي تواجه الدولة في مجال الحصول على المياه النظيفة، واقتراب الدولة من مرحلة الشح المائي بنصيب يقارب ٥٠٠ متر مكعب للفرد سنويا، لابد من التوصل لاتفاق ملزم لتشغيل سد النهضة والعمل على الحفاظ على الموارد المائية وتوعية المواطن بترشيد الاستهلاك.
- زيادة الاستثمارات الخاصة بمشروعات تحلية مياه البحر، وتقديم حوافز للشركات المعنية بهذا النشاط.
- تعزيز الجوانب البيئية والمناخية (تطوير تشريعات حماية البيئة – إجراءات صون التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد وإدارة المخلفات والحد من آثار تغير المناخ) .
- تلبية الحاجة الماسة لإعادة هيكلة منظومة الدعم التي تزيد مخصصاتها السنوية عن ١٠٠ مليار جنيه وتخطيطها وتوجيهها، بما يؤدي لرفع نسبة مساهمة المنظومة في توفير الاحتياجات الغذائية للأسرة المستفيدة من الدعم .
- الارتقاء بجودة التعليم من خلال توفير الموارد البشرية والمالية ، ومراجعة مخرجات النظام التعليمي والسياسات التعليمية بما يضمن الوفاء بحق كل دارس في تطوير امكانياته/ها الي اقصى قدراته/ها المتاحة وبما يعده/ها للمساهمة الفعالة في مجتمع ديمقراطي لا يميز بين المواطنين في التمتع بالحقوق والوفاء بواجباتهم التي يفرضها احترام حقوق الاخرين. وبما ينتج قوة عاملة ذات قدرة تنافسية علي المستويين الوطني والدولي .
- - التصدي للخطاب الديني المتطرف من خلال الارتقاء بجودة التعليم وتطبيق التعلم النشط وتنمية العقلية المنطقية وإعطاء المساحة للطفل كي يعبر عن نفسه ويحترم اراء الاخرين ويحرص علي التمعن في الأمور، والاهتمام بنشر ثقافة حقوق الانسان واحترام الاختلاف في ظل احترام القانون.
- معالجة التحديات المتعلقة بقدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على الوصول لبطاقات الخدمات المتكاملة، خاصة في ظل الشكاوى المتكررة من روتينية الإجراءات الحالية.
- استثناء نزلاء دور الرعاية (مجهولي النسب) من استخراج القيد العائلي كشرط أساسي للحصول على الخدمات بالمشروعات القومية التي تقدمها الدولة مثل الحصول الوحدات السكنية، والعمل على توفير فرص عمل لنزلاء تلك الدور ع ند بلوغهم السن القانوني لمغادرة الدار.
- توفير مخصصات مالية للجمعيات الأهلية التي ترعى الأطفال بشكل عام وذوي الإعاقات الذهنية بشكل خاص لتعزيز قدرتهم على تقديم الخدمة باستمرار لتلك الفئة من ذوى الإعاقة بسبب عدم توافر موارد لها غير التبرعات والتي لا تكفى أجور العاملين بالجمعية .
- تقديم برامج تدريبية فعالة تستهدف كوادر الإدارة المحلية التي تتعامل مع المواطنين، وتستهدف كذلك موظفي المكاتب الأممية بالمستشفيات والمصحات النفسية ومراكز علاج الإدمان.

- تنفيذ ما ورد بدراسة المجلس القومي لحقوق الإنسان تحت عنوان "أطرومستويات تضمين قضايا حقوق الإنسان ومفاهيمها وقيمتها بالكتب المدرسية بمرحلة التعليم الأساسي"، للمساهمة في تطوير دور الكتب المدرسية في مجال "تعليم حقوق الإنسان".
- تدريب شبكة الإعلاميين الإقليمية على مستوى المحافظات واستخدام وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة حقوق الإنسان للوصول لأكبر عدد ممكن من المواطنين.
- عقد دورات تدريبية متخصصة في مجال حقوق الإنسان للعاملين بالمديريات المختلفة.
- الاهتمام بتدريب الكوادر الطبيعية بالمحافظات وتوعيتهم حيث تتسم كل محافظة بطبيعتها الخاصة والقيادات الطبيعية هي الأقدر على التواصل مع أفراد المجتمع بكل محافظة.
- بناء قدرات العاملين بالجمعيات والمؤسسات الأهلية وتأهيلهم من خلال تدريبيات متخصصة لتمكينهم من القيام بدور فاعل في نشر ثقافة حقوق الإنسان بالمحافظات.

٤- على صعيد التزامات مصر الدولية :

تشجيع الحكومة على سياستها الرامية إلى دعم وإعمال حقوق الإنسان، ودعوها إلى الإستمرار في تنفيذ التزاماتها الدولية الملقاة على عاتقها اتساقا مع الدستور المصري، وبموجب الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادقت عليها، وإعادة النظر فيما يتعلق بالإنضمام للبروتوكولات الإختيارية الخاصة بآليات تقديم شكاوى الأفراد الملحقة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإتفاقية حقوق الطفل، وإتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.